الترجيحات العقدية للشيخ عبد الكريم المدرس حول خلق أفعال العباد في تفسير مواهب الرحمن (دراسة تحليلية مقارنة)

الباحث: مصلح أحمد نبي، طالب الدكتوراه بكلية العلوم الإسلامية – جامعة صلاح الدين /أربيل، إقليم كوردستان – العراق. muslihahmad١٩٧٧@gmailcom

بإشراف: أ. م. د. قاسم غفورحسن، أستاذ بكلية العلوم الإسلامية، جامعة صلاح الدين /أربيل، إقليم كوردستان – العراق.

Qasim.hasan@su.edu.krd

الملخص:

إنَّ هذا البحث يركِز على نافذة من نوافذ الفكر الإسلامي، توضح لنا الشخصية الفكرية لإمام من أئمة الهدى، شيخنا الفاضل عبد الكريم المدرس، وذلك من خلال دراسة تفسيره الموسوم بمواهب الرحمن في تفسير القرآن في ترجيحاته العقدية.

وأن جانب الاعتقاد لها أهمية كبيرة؛ لابد أن نميزها بخصوصية جادة في البحث والتنقيب عن ذخائر العلماء التي نحن بأمسّ الحاجة إليها خصوصاً في زماننا الحاضر؛ حيث كثرت الفتن، والتبس الحق بالباطل، ومن ثم كانت العقيدة هي أهم ما يتصل بحياة الإنسان وأعز ما يملكه.

ركز البحث على فكرة من الفكر الإسلامي وهي خلق أفعال العباد التي دارت بين العلماء واختلفوا فيها.

الكلمات مفتاحية: (الترجيحات، العقدية، التفسير، مواهب الرحمن، دراسة تحليلية مقارنة).

The nodal weightings of Sheikh Abd al-Karim al-Mudarres on the creation of the actions of the servants in the interpretation of the talents of the Most Gracious

(comparative analytical study)

Researcher: Musleh Ahmed Nabi, PhD student at the College of Islamic Sciences - Salahaddin University / Erbil, Kurdistan Region - Iraq.

Supervised by: a. M. Dr.. Qassem Ghafoor Hassan, Professor, College of Islamic Sciences, Salahaddin University / Erbil, Kurdistan .Region - Iraq

Abstract:

This research focuses on one of the windows of Islamic thought, showing us the intellectual personality of one of the imams of guidance, by studying the book of Sheikh Abdul Karim, the teacher, which is marked by the talents of the Most Merciful in the interpretation of the Qur'an in its doctrinal preferences

that the belief aspect is of great importance; He must distinguish it with serious peculiarity in the search and excavation of the relics of scientists that we desperately need, especially in our present time; Sedition abounded, and the truth was confused with falsehood, and then the belief was the most important thing related to human life and the most precious thing that he possesses.

In the research, we focus on an idea from Islamic thought, which is the creation of the actions of people that took place between scholars and they differed in them.

Keywords:(Weightings,Streptococcus, Interpretation, Rahman's talents, A comparative analytical study).

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل الإيمان أساساً للأمان، والقرآن منبعاً لدين الإسلام، ومرجع المسلمين في العقائد والأحكام، وجعل الأعمال الصالحة وسيلة لدرجات أهل الإيمان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وخير البرية، وعلى آله وأصحابه وأتباعه أولى الطباع السليمة والنفوس الزكية.

لا شك أن دين الإسلام الحنيف دين عدل واعتدال وسماحة، لا غلو فيه ولا جفاء ولا افراط ولا تفريط، وشريعته خاتمة الديانات والشرائع السماوية التي أنزلها على الناس جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها، للذكر والأنثى، وللغني وللفقير، وللقوي والضعيف، والصحيح والمريض، والعالم والجاهل.

و لا يخفى أن القرآن الكريم مصدر الأول لدين الإسلام ومرجع المؤمنين في العبادات والمعاملات في أمور الدنيا والأخرة، وقد خوّل الله تعالى رسوله – صلى الله عليه وسلم – ببيانه، فقال الله عزوجل {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}(سورة النحل: ٤٤.) وأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –قام بأحسن الوجه في التبيان القرآن حيث فسره بعمله، قال الشيخ عائض القرني: قال هشام بن سعد بن عامر سألت عائشة رضي الله عنها وأرضاها عن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: (كان خلقه القرآن) أو (بأنه كان قرآناً يمشي) ١وهي أبلغ كلمة بعد كلام الله عز وجل في وصف الرسول صلى الله عليه وسلم فقد كان قرآنا يمشي على الأرض، إذا قرأت القرآن فكأنه ترجمة حية للمصطفى صلى الله عليه وسلم.

وكذا فسر الأئمة القرآن على ضوء أفعال الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأقواله وإجماع الأمة، وآراء المجتهدين من العلماء المخلصين؛ بما وصلت إليه قدرتهم وطاقاتهم، فنشرت بين المسلمين تفاسير كثيرة: مختصرة ومطولة ومتوسطة، ومعلوم أن لكل زمان حاجات كثيرة وأوضاع خاصة به، ومشاكل مبهمة وغامضة، واقتضى هذا الزمان حلها وبيان الحق فيها، ومن أهمها بيان العقيدة الصحيحة التي كان عليها الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين لهم إلى أن وصلت إلينا، وأن الإيمان بالله تعالى هو التصديق والاذعان بجميع ما جاء به سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – والاعتراف بأن لهذه الكائنات من العلويات والسفليات واحتوته سائر الموجودات ما نراه وما لم نراه خالقاً واجب الوجود، وصانعاً لكل موجود وغير موجود إن وجود، وهو الحق أن يطاع ويعبد وحده، وهو المستحق للتعظيم .

كما ينبغي الإشارة إليه أن جانب الاعتقاد لها أهمية كبيرة؛ لابد أن نميزها بخصوصية جادة في البحث والتنقيب عن ذخائر العلماء التي نحن بأمسّ الحاجة إليها خصوصاً في زماننا الحاضر؛ حيث كثرت الفتن، والتبس الحق بالباطل، ومن ثم كانت العقيدة هي أهم ما يتصل بحياة الإنسان وأعز ما يملكه. ركزنا في هذا البحث ليعد إطلاله على نافذة من نوافذ الفكر الإسلامي وهي خلق أفعال العباد التي دارت بين العلماء واختلفوا فيها.

والناظر نظرة التمعن في تاريخ الفكر الإسلامي يدرك لأول وهلة؛ أن منازلة قوية دارت بين أهل السنة وغيرهم ممن انحرفوا عن جادة الحق.

وأن هذا البحث ليعد إطلاله على الفكرة الإسلامية توضح لنا الشخصية الفكرية هو الإمام من أئمة الهدى هو شيخنا العلامة عبد الكريم المدرس ، وذلك من خلال دراسة كتابه الموسوم بمواهب الرحمن في تفسير القرآن في ترجيحاته العقدية.

ويشتمل هذا البحث على مقدمة و تمهيد وخمسة المطالب وخاتمة: المطلب الأول: خلق الأفعال عند الجبرية وجهمية. المطلب الثاني: موقف المعتزلة من أفعال العباد. المطلب الثالث: موقف أهل السنة

من الأشاعرة واماتريدية في أفعال العباد. المطلب الرابع: رأي الصحابة والتابعين وأئمة السلف في خلق الأفعال. المطلب الخامس: المقصود من الكسب من الأعمال.

ورأي الشيخ عبدالكريم المدرس في مسألة خلق الأفعال.

التمهيد:

لم يكد يمضي القرن الأول الهجري حتى أن ظهرت هذه المشكلة وشغلت أذهان الناس عامة والعلماء خاصة، واختلفت حولها الآراء وتعدد الاتجاهات والمذاهب فيها. وظهر في العصر الأموي رجل يسمى معبد الجهمي بالبصرة، وأخر يسمى غيلان الدمشقي بدمشق يدعان بحرية الإنسان في إرادته وقدرته على خلق أفعاله، وان الإنسان له الإرادة الحرة التي توجهه إلى هذا الفعل أو ذاك الأفعال، ومع ذلك لا سبيل لمسؤليته عليه إلا إذا وقعت منه أفعاله وتحققت حريته فيها. وأن هذين رجلين من أسبق من قالوا بخلق الأفعال، وفي ذلك الوقت عاصرهما الجهم بن صفوان الذي يعمل على شيوع فكرة الجبر في الكوفة وحولها، وتقول: أن الإنسان ليس خالقاً لأفعاله ولا اختيار له بل هو مضطر في أفعاله فهو كريشة المتعلقة بالهواء تصرفها الهواء كيف تشاء، فإن الأفعال كلها مخلوقة لله تعالى وحده، ولا ينسبون إلى الإنسان إلا على سبيل المجاز، وفي هذين النظرين نشأت الخلاف في أفعال العباد.

المطلب الأول

خلق الأفعال عند الجبرية والجهمية.

إن قضية أفعال العباد من أعظم القضايا الدينية التي حيّرت العلماء حولها من إيجاد أفعال العباد الاختيارية وغير الاختيارية قديما وحديثا، فمنهم من أنكر حرية الإنسان وإرادته وجعله مجبوراً مسلوب القدرة والإرادة والمشيئة، ولم يفرّقوا في ذلك بين الإنسان والحيوان أو الجمادات، ومنهم من أثبت الحرية والإرادة والمشيئة والقدرة للإنسان، وجعله مريداً وقادراً على إيجاد أفعاله خلقاً، وجعلوا الإنسان خالقاً لأفعاله خيراً كان أو شراً؛ وسواء كان باختياره أو ليس باختياره، وهو محدث لتصرفاته،

ومخترع لكل ما يصدر عنه من قول وفعل، وقالوا: لا يعقل أن يمدح الإنسان على فعل ليس باختياره ولا تحت قدرته، وأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب إلا على ما يفعله بيده قاصداً فعله وقادراً على فعله وتركه بكامل الحرية .

فظهرت هذه المسألة بين الناس، واختلفوا لما وقعت تلك المسألة بين العلماء وتجادلوا فيها وخاصة الفرق الثلاثة الشهيرة ٢:

وأن مسألة أفعال العباد عند أهل الكلام من أعظم المسائل العقدية. – واختلفوا فيها كما قلنا سابقاً –، فذهب بعضهم إلى أن العبد مسلوب القدرة والإرادة، وجعلوا العبد المأمور المنهي المكلف لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة، وإنما يخلق الله فعله، وإضافتها إلى العباد مجازية، كما يقال: مال الحائط ؛ وليس للحائط الإرادة ولا القدرة، ولا يفعل شيئاً على الصحة، وأن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى وحده، وهي بنسبة للعباد اضطرارية كريشة المعلقة في الهواء والعروق النابضة، هذا ما ذهب إليه الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي٣ فإنهم سلبوا عن الإنسان إرادته وقدرته. وهي أول فرقة كلامية ظهرت في الإسلام، ترجع جذرهم إلى الذين قالوا: يوم أُحد كما حكى الله عنهم {يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ} (سورة آل عمران:١٥٤). وقولهم: {لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا} (سورة آل عمران:١٥٦). أليس هذا إلا تصريح بالقدر؟!.

هذه المسألة ضلت فيها الطائفتان المنحرفتان في القدر: القدرية، والجبرية٤.

أولاً: القدرية:

وهم أتباع معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، المنكرون للقدر، المكذبون بتقدير الله تعالى لأفعال العباد، وقالوا: إن علم الله مستأنف ليس بقديم، وإن العباد هم الموجودون لأعمالهم، وأن الله لم يقدر الأمور أزلا، ولم يتقدم علمه بها، وإنما يستأنفها علماً حين وحدوثها، ويقولون: إن الله أمر العباد ونهاهم، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، ولا من يدخل الجنة ممن يدخل النار حتى فعلوا ذلك، فعلمه بعد ما فعلوه؛ ولهذا قالوا: الأمر أنف، أي مستأنف٥.

قالوا: إنه إذا كان الله عز وجل هو الذي خلق أفعال العباد فمعنى هذا أننا مجبورون على أفعالنا وبناءً على هذا قالوا: نحن نعرف أننا غير مجبورين، فبناءً على هذا لم يخلق الله تعالى أفعالنا فإن قيل لهم: من خلقها إذاً؟ قالوا: نحن نخلق أفعالنا بأنفسنا.٦.

فأثبتوا خالقاً مع الله عز وجل، وليس بخالق واحد، بل بعدد الخلق المكلفين من الجن والإنس، وبقولهم قالت المعتزلة ٧.

ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل هم أسوء منهم لأن المجوس أثبتوا خالقين اثنين، وهم اثبوا خالقين بعدد الإنس والجن.

وكل دليل صحيح يستدل بها القدرية، فانما يدل على أن العبد فاعل لأفعاله حقيقة، وأنه أراده باختياره حقيقة، ونسبته إليه أيضاً حقيقة، ولا يدل على أنه غير مقدور الله سبحانه، ولا واقع في غير مشيئة الله تعالى.

وكل دليل صحيح يستدل بها الجبرية فانما يدل على أن الله خالق كل شيئ ، ومنها أفعال العباد، وهو على كل شيئ قدير، يفعل ما يريد ، وما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن، وإذا جمعنا دليل القدرية مع دليل الجبرية يدل دلالة واضحة على ما دل عليه القرآن الكريم ، من عموم مشيئة الله وقدرته لجميع مخلوقاته في الكون ، وأن العباد فاعلون لأفعالهم وهو مسؤلون عنها، والله تعالى خالقهم وخالق أفعالهم، كما قال تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}(سورة الصافات:٩٦).

ومما يستدل بها القدرية هو قوله تعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}(سورة المؤمنون:١٤) ، بأنه على زعمهم أن هناك خالقون والله أحسنهم ، وقالوا: الجزاء مرتب على الأعمال ترتيب عوض كما قال: {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}(سورة السجدة: ١٧)، وقوله أيضاً {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}(سورة الزخرف: ٧٢) كل ذلك يدل على أن الجزاء مترب على الأفعال عوضاً، فأجابهم أهل السنة بأن الباء التي في قوله تعالى: {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} باء السبب، أي أن عملكم سبب لدخولكم الجنة، لا عوض عنه، والله تعالى خالق السبب والمسبب، فيرجع كله إلى رحمة الله وحده.

وقال أبوبكر الحنبلي: الذي يلزم القدرية هو قول الله عز وجل:(وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ) (الحجر: ٢١)، وقوله:(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)(القمر: ٤٩)، ولو تدبر عبد في القرآن الكريم وخاصة في هاتين آيتين لكان فيه ما يرد على كل مضل ومبتدع.

وقال: الحاج القناوي (المتوفى: ٥٩٨هـ) في تفسير قوله تعالى: (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ * أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ)(سورة الملك:١٣-١٤).فيها دلالة على خلق أفعال العباد وعلى علمه سبحانه رداً على القدرية والمعتزلة.

وقوله تعالى: (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ)(سورة التكوير:٢٨) رد على القدرية، وإثبات لما ذهب إليه أهل السنة والجماعة. حيث أثبت للعباد مشيئة حقيقية وفعلا حقيقيا وهو الاستقامة باختيارهم٨.

ثانياً: الجبرية:

الجبرية نوعان: النوع الأول هي التي لا تثبت شيئاً للعبد لا فعل ولا قدرة على الأفعال أصلاً، والنوع الثاني: وهي التي تثبت للإنسان شيئاً من الإرادة والقدرة اللتان غير مؤثرتان في الأفعال. وأما الذين يثبتون للقدرة الحادثة أثراً في الفعل ليسوا بجبرين، إلا أن المعتزلة سموا من لم يثبت للقدرة الحادثة وأثراً ولم يجعلوا الحداثة مستقلاً، جبرياً.

والجهمية ومن وافقهم؛ القائلون: إن العباد لا إرادة له ولا قدرة له على فعل الطاعات ولا ترك المنهيات، وهم مجبورون على فعل ذلك كله جبراً، وهم نقيض القدرية. ويعتقدون أن العبد مجبور على أفعاله قسرا، ولا فعل له أصلاً ، وهو كالهاوي من أعلى إلى أسفل، وكالسعفة تحركها الريح لم يعمل باختياره طاعة ولا معصية، ولم يكلفه الله وسعه بل حمله ما لا طاقة له به، ولم يخلق فيه اختيارا لأفعاله ولا قدرة له عليها بل الطاعة والعصيان من الأقوال والأعمال هي عندهم عين فعل الله عز وجل، بل أن إثبات الفعل للعبد هو عين الشرك عندهم ، فرفعوا بذلك اللوم عن كل كافر وفاسق وعاص، وأنه يعذبهم على نفس فعله لا على أعمالهم القبيحة، ثم اعتقدوا أن المعاصي التي نهى الله

عنها في كتبه وعلى ألسنة رسله إذا عملوها صارت طاعات؛ لأنهم يقولون أطعنا مشيئة الله الكونية فينا٩.

وأنهم لم يثبتوا الإرادة الشرعية البتة، ومن يثبتها منهم يقولون: عند الطاعات إذا فعلوها أطعنا الإرادة الشرعية، وعند المعصية التي سماها الله معاصي أطعنا الإرادة الكونية، ولم يثبتوا معصية أصلاً، بل أفعالهم جميعها حسنها وقبحها كلها عندهم طاعات على اعتقادهم الفاسد١٠.

وهذا كلام باطل فإننا نشعر في الواقع أنا لسنا مجبورين، فأنت لو شئت لصليت، ولو شئت لتركت الصلاة، وهذا مما يشعر به الإنسان، فالجبرية خالفت واقع الإنسان وحقيقة الإنسان، والمعتزلة أثبت خالقاً مع الله سبحانه وتعالى، فكفرت بربوبيته، والعياذ بالله١١. وإن علم الله تعالى وإرادته بأن فلاناً يفعل كذا لا ينافي أنه يفعله باختياره، إلا إذا تعلق علمه بأنه يفعله مضطراً كحركة المرتعش، وإلا لم يصح التكليف ويكون التشريع عبثاً، فبهذا تبين أن الجبرية لم يفهموا معنى الاختيار.

ويرد عليهم من عدة وجوه منها :-

أولا : أن إطلاق لفظ الجبر علي أفعال العباد خطأ في الأصل لأنهم يريدون به إكراه العبد على ما يريد الله تعالى.

ثانيا: الجبر علي الفعل يكون على عاجز أي أنك تجبر غيرك وتكرهه علي الفعل.

ثالثا : إنكار الاختيار في فعل العبد نقص في العقل، فشتان بين دقة قلب ودقة عزف، وهنا فرق واسع بين ساقط من شاهق بقفزة المظلة ، وبين زلقة رجل وضربه كرهاً.

رابعا : ليس كل ما خلقه الله فقد رضيه وأحبه، كما زعموا، فإن ي الله لا يحب من غضب عليهم ولعنهم وتوعدهم وذمهم .

خامسا: أن الأيمان بالقدر لا يستلزم ترك الأعمال و لايعارض صريح القرءان ولا السنة الصحيحة ١٢.

وقوله: (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (سورة التكوير:٢٩) رد على الجبرية. حيث أعلمهم أن مشيئة العباد تابعة لمشيئة الله، ولا تمكن بدونها. ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ١٣.

المطلب الثاني:

موقف المعتزلة من أفعال العباد

اتفقت المعتزلة على أن الله عزوجل غير خالق لأفعال العباد الاختيارية، واجمعوا على أن أفعال العباد من قيامهم وقعودهم، وجميع تصرفاتهم حادثة من قبل العباد، وأن الله أعطاهم القدرة عليه، وليس فاعلاً لها ولا محدث غيرهم، وأن للعبد أرادة وقدرة مطلقتين مستقلتين عن إرادة الله تعالى وقدرته، وعظموا الأمر على من نسب أفعال العباد إلى الله تعالى، لأن من أفعال العباد ما هو قبيح وغير لا يليق بالله أن يخلق مثل هذه الأفعال، نزهوا الله تعالى عن ذلك، وقالوا: من ظن أن الله خالق لأفعال العباد ومحدثها عظم خطؤه١٤. وأنهم فرقوا بين أفعال العباد الاضطرارية والاختيارية، في نسبتها إلى العباد، فإن الأفعال الاضطرارية، مثل رعشة اليد، وضربات القلب، وكل الأفعال التي يتم دون ارادة الإنسان، فقالوا: إنها ليست من صنع العباد، لأنه ليس له حرية ولا اختيار فيها، وهذا من خلق الله تعالى وحده١٥.

وأما الأفعال الاختيارية التي للإنسان حرية واختيار فيها بحيث كان للإنسان قدرة على فعلها وتركها، فإن هذه القدرة لها تأثير في الإيجاد والإحداث والخلق، فهو من فعل العبد. وقال إمام الحرمين الجويني: قد اتفقت المعتزلة ومن كانوا على نهجهم على أن العباد موجِودون لأفعالهم ومخترعون بقدرتهم لها، وأن الله لا يوصف بالاقتدار على مقدور العباد، كما لا يتصف العبد بالاقتدار على مقدور الله تعالى، إلا أن معمر والجاحظ وافقوا من المعتزلة فيما ذهبوا إليه من أن الله غير خالق لأفعال العباد، غير أنهما قالا أن خلق الأفعال ليس من فعل الإنسان، وإنما هي من فعل الطبيعة ، جعل الله ذلك فيها مثل فعل النار للإحراق، والقطع للسكين والثلج للبرد، وهذه انتسابها إلى الإنسان

مجازية وذلك لظهور هذه الأمور من الإنسان، وليس على الحقيقة، ولم يثبتا للإنسان القدرة، وقالا ليس للإنسان إلا الإرادة فقط، وأن الإيجاد من فعل الطبيعة.

وأن المتقدمون منهم اجتنبوا عن تسمية العبد بالخالق لأفعالهم، لقرب عهدهم بالسلف الصالح، بأنه لا خالق إلا الله عزوجل، وبعد ذلك تجرأ المتأخرون على ذلك فسموا العبد خالقاً لأفعالهم، حينما جاء الجبائي وأتباعه ورأوا أن معنى المخترع والخالق واحد وهو المخرج من العدم، تجرأوا على تسمية العبد بالخالق وأعلنوا ذلك. كما قال التفتازاني "وقد كانت الأوائل منهم يتحاشون عن إطلاق لفظ الخالق علي العدد"١٦

ومن الإنصاف أن نذكر أن المعتزلة قالوا: إن القدرة والاستطاعة والقوة والإرادة التي يحدث الإنسان أفعاله ويخلقه بها من عطاء الله له، أو بعبارة أخرى، أعطاه الله إياها ذلك الإرادة والقدرة١٧.

وبعد ما اتفقوا على أن الله هو الذي اعطى الإنسان هذه القدرة والقوة والاستطاعة على أن يخلق أفعاله، اختلفوا في متى يمنح الله تعالى الإنسان هذه القوة والقدرة والاستطاعة؟ هل إذا باشر العبد بالفعل أو إذا أراد أن يفعل ذلك الفعل.

ذهب البعض منهم إلى أن الله يعطي العبد القوة والقدرة حين باشر بالفعل، أي أن الله يخلق القدرة في الإنسان عند مباشرة كل الفعل، أي أن العبد يعمل بقدرة حادثة قبل الفعل مباشرة وقالوا: إن الاستطاعة عرض غير السلامة، هذا هو أبو الهذيل العلاف، وهو يقول: لا يكون الاستطاعة مع الفعل ولا يكون بعده فيلزم أن يكون متقدمة عليه، وتفني عند وجود أول الفعل١٨.

وأما الذين ذهبوا إلى أن الإنسان حي له الاستطاعة وهي سلامة البنية، وله الجوارح الصحيحة الخالية من الآفات، ويقرّون بأن للإنسان قدرة حادثة عند كل الفعل، ويعتقدون أن الله يخلق القدرة في العمل للإنسان جملة وعند مباشرة الإنسان بالعمل، كما مر سابقاً، ويظنون أن الله يخلق القدرة الحادثة قبل العمل، أي أن القدرة متقدمة على المقدور، ولا يمكن المقارنة القدرة والمقدور، ولا يمكن تأخر القدرة عنه، كما استدل القاضي عبد الجبار الجبائي على ذلك؛ فقال: إن القدرة صالحة

للضدين ، فلو كانت مقارنة له لوجب بوجودها وجود الضدين في آن واحد فيجب في الكافر أن يكون كافراً ومؤمناً في آن واحد ؛ وذلك محال. وأنه كُلِف الكافر بالإيمان وخلق له الكفر دفعة واحدة. ولو لم يكن مقارنة ولا متأخرة يلزم أن يكون متقدمة عليه، هذا ما ذهب إليه بشر بن المعتمر١٩.

وقال المسعودي: وهو يصور مذهب المعتزلة في العدالة، فهو مبدأ الثاني من مبادئهم الخمس؛ إن الله لا يحب الكفر ولا الفساد وأن لا يأمر إلا بما يحب وأراد، وينهى عما يكره ولا يراد، ولكن العبد يفعل عما يكره تعالى أو ما يحب باختياره وقدرته التي أعطاه الله إياه حين المباشرة بالعمل، وأن العبد هو خالق لأفعاله بالقدرة المتقدمة على فعله.

وأنه تعالى ولي كل الحسنات وبرئ من كل السيئات تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً.

وأن الله لا يكلف العبد بما لا يطيق ولا أراد منه ذلك بأن يعملوا عما لا قدرة لهم عليها، وأن أحداً إذا لم يقدر على فعل إلا بقدرة الله التي اعطاه إياه وهو مالك القدرة يعطي من يشاء ولا يعط من يشاء ومتى شاء وكيف شاء، ولو شاء لجبرهم على طاعته بحيث لا يستطيعون أن يعصيه، وهو قادر على كل شيء، غير أنه لا يفعل بهم ذلك رفعاً للمحنة وإزالة للبلوى٢٠.

وقال الشهرستاني: إن المعتزلة اتفقوا على أن العبد له قدرة على فعله وهو خالق لأفعاله سواء كان ذلك الفعل خيراً أو شراً، وهو بذلك يستحق الثواب على أفعال الخير ويستحق العقاب على أفعاله الشر، والله منزه أن يضاف إليه معصية العبد من الكفر والظلم، إذا لو خلق الظلم على زعمهم لكان ظالماً، كما أنه لو كان خلق العدل لكان عادلاً٢١.

المطلب الثالث:

موقف أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية في أفعال العباد:

أراد الأشاعرة أن يذهبوا في قضية خلق أفعال العباد مذهباً وسطاً، فلم ينفوا قدرة العبد، ولم يثبت خالقية العبد لأفعاله، ولم يقولوا إن الإنسان خالق أفعاله وإنما قالوا: إن الأفعال من الله خلقاً، ومن العبد كسباً، هذا معتقد الأشاعرة، أن الأفعال خلقها الله تعالى، وأن العباد باشروها مختارون، فصاروا بها مطيعين وعصاة، فإذاً أن أفعال العباد من الله خلقا وتقديرا، ومن العبد مباشرة وفعلا، وتسببا وكسبا. وهم بذلك أرادوا أن يسلكوا مسلكاً وسطاً بين الجبرية والمعتزلة، لأنهم لما رأوا القول الجبرية أنهم لا يفرقون بين ما يفعله الإنسان باختياره وبين ما يفعله اضطرارياً ليس باختياره، ورأوا القول المعتزلة بأن العبد خالق أفعاله، وهذا يؤدي إلى تعدد الخالقين بتعدد الإنسانية، ويكون هناك شركاء خالقون يشاركون الله تعالى في أخص صفة له وهي القدرة والإيجاد والخلق، وهذا منافي مع مبدأ التوحيد في ذات الله وصفاته.

من أجل ذلك اخترع أبو الحسن الأشعري فكرة الكسب ليكون متوسطاً بين الطرفين، الطرف الأول منهما لا يُبقى للإنسان القدرة ولا الإرادة ولا القصد ولا الخلق، وينسبون إلى الله تعالى ما لا تليق بجلاله تعالى من أفعال العباد من الظلم والقبيح.

والطرف الأخر يشبهون العبد بالله تعالى في صفة الخلق والقدرة، ورأوا من الحق التوسط بينهما هو الحل الأمثل لهذه القضية، لذلك قالوا: بفكرة الكسب، بأن الفعل خلق من الله تعالى، وكسب من العبد، ويحاسب عليها لاختيار بحريته ومباشرته، وهو سبب في أفعاله ٢٢.

وذهب الماتريدية إلى أن أعمال العباد كلها مخلوقة الله تعالى لأن استطاعة العبد من الله تعالى ، وليس للعبد استطاعة مستقلة ، إن الله يحدث للعبد استطاعة عبد المباشرة بالعمل فيكون العبد بجميع أعماله مخلوق الله تعالى. والله تعالى أخبرنا بأنه خلقنا وأعمالنا لا يمكن أن نقول أراد به المعمولات من الخشب والحجر لأنه لا شك أنها مخلوقات الله تعالى، بل أراد به أعمالنا، ويدل عليه قوله تعالى: { وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}(سورة الصافات: ٣٩)، فظاهر الأية يقتضي أن أعمال العباد مخلوق الله تعالى .

وقال أبو المعين النسفي: إن أفعال العباد كلها مخلوقة لله عزوجل فالله تعالى خالق العباد وأفعالهم كلها خيراً كان أو شراً، لأن قدرة العبد مستمد من الله وهو تحدث للعبد مقارنة للفعل لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه ، والعبد بكل أفعاله يكون مخلوق الله تعالى ، يستدل على ذلك بقوله تعالى:{ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ }(سورة الصافات: ٩٦) أي أعمالكم ٢٣.

المطلب الرابع:

رأي الصحابة والتابعين وأئمة السلف في خلق الأفعال

اتفق أئمة السلف قبل ظهور هذه الفرق، وأهل الأهواء على أن الله خالق كل شيء وأن الكون وحوادث الناس كلها حادثة بقدرة الله تعالى وبما يتعلق بقدرة العبد، كلها مقدورة بقدرة الله اختراعا وخلقاً.

لذا ينبغي للإنسان أن يفهم القول الحق، وهو قول أهل السنة والجماعة، الذين هداهم الله لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه. وهو أن الله خالق أفعال العباد، وفي نفس الوقت الذي خلق فيه أفعال العباد لم يجبرهم على فعل معين، وإنما خلق لهم إرادات، فهذه الإرادات يختارون بها الأعمال، ولهذا نجد أن الناس بعضهم صالح باختيار منه، وبعضهم ملحد باختيار منه، ونجد في نفس الوقت أشخاصاً كانوا صالحين وصاروا ملحدين، ونجد أشخاصاً كانوا منحرفين ثم صاروا صالحين، وهذا يدل على أن التنقل عن اختيار، فأنت عندما تصلي لا تجد أحداً يأخذك جبراً وقصراً ؛ وأنت لا تريد أن تصلي، كما أن الذي يشرب الخمر لا يجد أحداً يأخذه بيده غصباً وجبراً، ثم يدخله من أجل أن شرب الخمر النار، بل كل أفعالنا عن اختيار، لكن هل معنى أن أفعالنا عن اختيار أننا نحن نخلق هذه الأفعال ؟ فالإنسان في الأصل مخلوقون لله عز وجل، وقد عني البخاري – صاحب صحيح البخاري– بتقرير خلق أفعال ونسبتها إليهم حقيقة، وأن أفعال العباد بجميع جوارحهم وصفاتها هي أفعالهم وصفاتهم وهي خلق الله تعالى، فذكر أن الأعمال التي يعملها العبد كالصلاة بقراءتها وما فيها من حركات الركوع والسجود، والإيمان والإسلام والشهادة والإحسان؛ فعل للعبد نفسه، وهكذا الذكر وأصوات

الخلق وقراءتهم ودراستهم وتعلمهم وألسنتهم مختلقة بعضها أحسن من بعض، وأزين وأحلى من بعض، وأصوات أرتل وألحن وأعلى وأخف٢٤.

وكل ما تقدم يدل على أصل مهم، وهو أن العبد إذا فعل فعلا؛ فإنه ينسب إليه فعله حقيقة، ويجازي عليه ويحاسب، فإن فعله بمشيئته وقدرته، والله خالقه وخالق صفاته وأفعاله ردا على المعتزلة والقدرية كما تقدم، ومذهبهم لا تصلح به الدنيا ولا الدين٢٥.

قال أبو حنيفة في الفقه الأكبر –المنسوب إليه – أن جميع أفعال العباد من الحركات والسكونات وكسبهم على الحقيقة والله تعالى خالقها، وكلها بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره.٢٦

و قال البيهقي: أن أفعال العباد كلها مخلوقة الله تعالى، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة لكان الله سبحانه خالق بعض الأشياء دون بعض، وهذا معارض على ما دلت عليه الآيات، بأن الله خالق كل شيء، ومعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان، فلو كان الله خالق الأعيان والناس خالق أفعالهم لكان خلق الناس أكثر من خلقه تعالى ولكان وا أتم قدرة منه وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه، تعالى الله عما يصفون٢٧.

المطلب الخامس:

المقصود من الكسب من الأعمال.

الكسب: هو طلب الرزق وأصله الجمع، والكسب: ما يدل على ابتغاء وطلب وإصابة، ويقال: كسب أهله خيراً، وكسبت الرجل مالاً فكسبه وجمعه، والكسب: هو ما يتحراه الإنسان مما فيه اجتلاب نفع، وتحصيل حظ، ككسب المال، وقال سيبويه كسب أصاب، واكتسب : تصرّف واجتهد٢٨. وقد يستعمل فيما يظن الإنسان أنه يجلب منفعة، ثم استجلب به مضرة، وفيما يأخذه لنفسه أو لغيره٢٩ .

وقال الجرجاني: الكسب هو المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر، ولا يوصف فعل الله تعالى بالكسب، لأن الله منزه عن جلب نفع أو دفع ضرر، وهو خالق كل لا يضره شيء ولا ينفعه٣٠.

وبهذا يظهر أن الكسب هو جلب النفع، وقد يستخدم في دفع الشر، كما قال تعالى {بلى من كسب سيئة} (سورة البقرة:٨١)، وقوله تعالى: {وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا} (سورة النساء: ١١١).

جاء لفظ الكسب في القرآن وفي ذكر ما كان للمكلف من الثواب وما عليه من العقاب، فقال سبحانه {ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} (سورة آل عمران :١٦١) وقال –عزوجل– (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ) [البقرة:٢٢٥] ونحو ذلك من الآيات.

وورد وفي السنة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب) ٣١. أيضا فجاء مذهب أهل السنة والجماعة بإثبات كسب المرء وتفسير الكسب بما دلت عليه النصوص وهو أن كسب الانسان هو فعله وعمله.

فالكسب هو الفعل والعمل، فقوله سبحانه (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (سورة البقرة: ٢٨٦) يعني لها ما عملت، فالعمل هو الكسب، ودل على ذلك أنه –عز وجل – قال:(وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (النحل:١١١)، وفي الآية الأخرى (ما كسبت) فدل على أن الكسب هو العمل.

وأن الكسب هو الفعل، والعمل، والله تعالى يقول: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت}، وفرق ما بين الكسب والاكتساب مع أن كثيرا من العلماء لا يفرقون بين الكسب والاكتساب، ويجعلونهما بمعنى واحد؛ لكن في الآية فرق بينهما قال {لها ما كسبت} يعني في الخير، {وعليها ما اكتسبت} في الشر، فجعل الاكتساب فيه زيادة في المبنى؛ لأن فيه نوع كلفة، فالخير موافق للفطرة فيكسبه الإنسان لموافقة فطرته مع أنه تكليف لكنه يوافق، وأما الشر والردى والضلال فإنه مخالف لفطرته ففيه زيادة الكلفة.

وأن إتيان المحرمات والموبقات ربما فيها من الشهوة لبعض الإنسان؛ ولكن يحتاج معه إلى أن يتعب نفسه ويخالف فطرته في أن يأتي بتلك الموبقات.

فإن مصطلح الكسب أو نظرية الكسب عند الأشاعرة ورد كثيراً في كتبهم، وفي كتب من يخالفونهم. والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك من تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له ٣٢.

فأراد الأشاعرة أن يذهبوا مذهباً وسطاً بين الجبرية الذين نفوا قدرة البشر نفياً باتاً، وبين المعتزلة الذين جعلوا البشر خالقاً لأفعاله، لأن القول الجبر سيؤدي إلى إنكار ما يعمله البشر من التفرقة بين ما يعفله بإختياره من الحركات والسكنات وما يفعله اضطرارياً ليس باختياره . وأن القول بخالقية العبد لأفعاله يؤدي إلى الشرك بعدد أفراد البشر ، يزاحمون الله تعالى في خالقية الأفعال، وهذا ينافي مبدأ التوحيد. لذلك رأوا بخالقية الله تعالى لجميع أعمال العباد ولا خالق غيره والعبد مكتسب لأفعاله ٣٣ .

وقد ذهب الماتريدية إلى أن للإنسان كسب ولله تعالى خلق فأفعال العباد يكون بين مقدورين: إحدهما قدرة الله تعالى بالخلق والإختراع ، وثانيها قدرة الإنسان بالاكتساب، فصرف العبد ارادته وقدرته إلى الفعل اكتساب، وايجاد الله تعالى للفعل عقيب ارادة الانسان خلق منه تعالى ٣٤.

وقالت المعتزلة : إن هذاالكلام غير معقول ، والكلام على ما لا يعقل لايمكن، كما أن الإعتقاد أن الواحد ثلاثة لا يمكن، كذلك القول في الكسب لايمكن ولا يعقل٣٥.

ورد في باب القدر وخلق الأفعال على وجه الخصوص؛ فجمهور الأشاعرة قالوا: إذا قلتم كان الله تعالى خالقا لكل شيء بما يصدر من الناس من أفعال سواء كانت خيراً أو شراً، فكيف تكون المسؤولية؟، وعلى أي أساس يكون تكليف الناس بأوامر الشرع ونواهيه، وبما ذا يمكن تبرير قاعدة الثواب والعقاب؟

فيرون أن الله عز وجل خالق أفعال العباد، فبهذا يثبتون مرتبتي المشيئة والخلق، ويفرقون بين الخلق والكسب، الكسب من المكتسب هو وقوع الفعل بقدرته مع تعذر انفراده به، والخلق وقوع الفعل بقدرته مع صحة انفراده به، والكسب ما يكون بآلة والخلق يكون بلا آلة ٣٦، ويقولون: إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله تعالى أجرى عادته بأن

يوجد في العبد قدرة واختياراً؛ فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما؛ فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد٣٧.

وأن الله تعالى يعطي العبد قدرة عند المباشرة للفعل، يحدث الفعل عندها، لا بها، ويكون الفعل خلقاً وتأثيراً من الله عزوجل، ومن العبد كسباً، فيثاب بها ويعاقب عليها٣٨.

رأي الشيخ في مسألة خلق الأفعال:

قال الشيخ المدرس في تفسير قوله تعالى: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} (سورة القصص:٦٨) أي التخيير في خلق الله وأمره أي لا شريك له لأنه هو الخالق وحده، ولا موجب ولا مانع عليه لأن الله هو المختار. ومعنى هذا نفي تصرف العباد وعلاقتهم في خلق الله، وهذا هو الإيمان السليم؛ بأن الله هو الفاعل المختار، وكل شيء يسند إليه بالذات بدون توسط شيء، إلا تلك الأسباب الاعتيادية التي خلقها وأثبتها في قوله تعالى {وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا} (سورة الكهف:٨٤). وبهذا يتفق مع الأشاعرة في أن الله خالق كل شيء بما فيها أفعال العباد، وأن للعبد الكسب صادر منه يترتب عليه الثواب والعقاب٣٩.

الخاتمة:

اختلف العلماء قديماً وحديثاً حول مشكلة خلق أفعال العباد، وإرادة الإنسان، فمنهم من أنكر حرية العبد وجعله مجبورا ومسلوب الإرادة ومعدوم القدرة فتسيره الأقدار كيف شاءت وأفعاله مخلوقة لله تعالى وهم الجبرية. ومنهم من قالوا: إن جميع أفعال العباد اختيارية، وحتى جميع الحيوانات في خلقها، لا علاقة لها بخلق الله تعالى، وأنهم خالقون لأفعالهم وهم القدرية والمعتزلة. وهدى الله المؤمنين أهل السنة والجماعة لما اختلفوا فيه في هذا الموضوع، حينما جمعوا بين أدلة القدرية والجبرية فتبين لهم أن الله خالق كل شيء بما فيها من أفعال العباد لما دل عليه القرآن والسنة الصحيحة، والعباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستحقون الثواب والعقاب عليها لحرية إرادتهم واختيارهم لها.

الهوام

[1] - أخرجه إمام أحمد في مسنده رقم الحديث (٢٤٦٠١) ٤١/ ١٤٨، قال شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح . نص الحديث (كان خلقه القرآن) ودروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ٣٩٨ درسا.

٢ - أهل السنة والمعتزلة والجهمية.

٣ - الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي. [ت: ١٢١- ١٣٠ ه] المتكلم الضال رأس الجهمية وأساس البدعة، وكان كاتبا للأمير الحارث بن سريج التميمي الذي توثب على عامل خراسان نصر بن سيار، وكان الجهم ينكر صفات الرب عز وجل وينزهه بزعمه عن الصفات كلها ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان. ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، سنة ٢٠٠٣ م، ٣٨٩/٣.

٤ - ينظر: شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي (١٨/ ١٤، بترقيم الشاملة آليا) -- وهذه المسألة ضلت فيها الطائفتان المنحرفتان في القدر: القدرية، والجبرية.

٥ - ينظر: لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: ط:٢، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق،٣٠٠/١-٣٠١.

٦ - ينظر : شرح رسالة العبودية لابن تيمية - عبد الرحيم السلمي (١٨/ ١٤.

٧ - ينظر: السفاريني: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ): لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: ٣٠١/١. والبغدادي الحنبلي: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٢٣. والسنة: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني: دار الراية – الرياض، ط:١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ،٥٤٩/٣.

٨ - ينظر: شرح العقيدة الطحاوية : الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي ، تحقيق: أبي العباس العدني ياسين بن علي بن سالم الحوشبي، ط٢، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م مكتبة الامام الوادعي بيروت لبنان ص ٦٠١.

٩ - ينظر: هراس محمد بن خليل حسن هراس (المتوفى: ١٣٩٥هـ):شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية- تحقيق: علوي بن عبد القادر السقاف، ط٣، ١٤١٥ ه، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الخبر ص ١٨٦.

١٠ - ينظر: الحكمي: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى: ١٣٧٧هـ): معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، ط ١، دار ابن القيم – الدمام،١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م،٣٧٢/١.

١١ - ينظر: شرح الأصول الخمسة ص٧٧٨.

١٢ - منتديات عراق الخير والمحبة، رضا البطاوى، نقد كتاب المختصر في مسائل القضاء والقدر (٢٠٢٢/٣/٤م).

١٣ - ينظر: منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة: تامر محمد محمود متولي، دار ماجد عسيري، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص٥٩٧.

١٤ - ينظر: عبد الجبار: المغني: ٣/٨.

١٥ - ينظر: شرح الأصول الخمسة ص٣٢٣.

١٦ - ينظر: التفتازاني: شرح العقائد النسفية: ص ٥٤.

١٧ - نظر: ابن حزم : الفصل: ٣٠/٣.

[١٨] - نظر: ابن حزم : الفصل: ٢٢/٢.

[١٩] - ينظر الشهرستاني: الملل والنحل ٦٤/١.

[٢٠] - مسعودي : مروج الذهب ١٧٤/٢.

[٢١] - ينظر الشهرستاني: الملل والنحل ٣٨/١

٢٢- ينظر: مسائل العقيدة الإسلامية أ.د. عبد العزيز سيف نصر: ٤٨٤/٢.

[٢٣] - ينظر: الشيخ الإمام ميموم بن محمد النسفي الشهير بأبي المعين النسفي (المتوفي ٥٠٨ ه) : بحر الكلام ، تحقيق: د. ولي الدين محمد صالح الفرفور،ط٢، سنة ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م مكتبة دار الفرفور للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق. ص ١٤٧.

[٢٤] - المصدر نفسه ٤٨٦/٢.

[٢٥] - السفراييني :لوامع الانوار البهية : شمس الدين أبو العون ،٢ ط - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٢٦ - ينظر: أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (المتوفى: ١٥٠هـ): الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)،ط١ ،سنة ١٤١٩ه- ١٩٩٩م، الناشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية.

[٢٧] - ينظر: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة ص ١٦٥.

[٢٨] - ينظر: ابن منظور (٦٣٠- ٧١١ه): لسان العرب تحقيق: أمين محمد عبدالوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط٣، ١٤١٩ه-١٩٩٩م،دار التراث العبي –بيروت لبنان ، مادة كسب ، ١٢/ ٨٧ .

[٢٩] - الفراهيدي: العين ٣١٥/٥

٣٠ - الجرجاني: التعريفات: ص١٨٤.

٣١ - أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة: باب لا يقبل الله صدقة من غلول، برقم (١٤١٠).

[٣٢] - ينظر: الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي : شرح العقيدة الطحاوية: المسمى بـ ((إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)) شرحها فضيلة الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ص ٢٤٦

[٣٣] - ينظر: أ. د. عبدالعزيز سيف النصر عبدالعزيز : مسائل العقيدة الإسلامية بين التفويض والإثبات والتأويل وآراء الفرق الإسلامية فيها، ٤٨٤/٢.

[٣٤] - ينظر: الغزنوي الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي (٠٠٠-٥٩٣ه) : كتاب أصول الدين ، تحقيق: د. عمر وفيق الداعوق ،ط١، سنة ١٤١٩ه-١٩٩٨دار البشائر الاسلامية، بيروت لبنان ص ١٦٩.

[٣٥] - ينظر: القاضي عبدالجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٣٦٥.

٣٦ - الشهرستاني : الملل والنحل ٨٤/١.

[٣٧] - ينظر: البغدادي : أصول الدين ص ١٣٤.

٣٨ - ينظر: حلمي د مصطفى محمد حلمي: منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، د مصطفى محمد حلمي، ط ١، ١٤٢٦، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٨٢. وشرح العقيدة الطحاوية، ص٦١٠. والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ)، ط ٣، السنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٦٨/٧.

٣٩ - ينظر:عبدالكريم المدرس: مواهب الرحمن في تفسير القرآن:٢٤٣/١-٢٤٤.

المصادر والمراجع:

١. أ.د. عبد العزيز يوسف سيف نصر: مسائل العقيدة الإسلامية بين التفويض والإثبات والتأويل وآراء الفرق الإسلامية فيها، ط ١، سنة ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م، مكتبة الجامعة الأزهر.

٢. ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ): العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ط ٣، السنة ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ): الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٤. أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (المتوفى: ١٥٠هـ): الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)،ط١ ،سنة ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م، الناشر: مكتبة الفرقان – الإمارات العربية.

٥. الإسفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ): لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: ط ٢، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق.

٦. الإمام القاضي علي بن علي بن محمد أبي العز الحنفي الدمشقي: شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أبي العباس العدني، ط ٢، ٢٠٠٨م، بيروت – لبنان.

٧. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ): الجامع الصحيح، حسب ترقيم فتح الباري: دار الشعب – القاهرة، ط:١، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

٨. البطاوي منتديات عراق الخير والمحبة، رضا البطاوى، نقد كتاب المختصر في مسائل القضاء والقدر (٤/٣/٢٠٢٢م).

٩. البغدادي : الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفراييني التميمي (المتوفي سنة ٤٢٩هـ): أصول الدين ،ط١، سنة ١٣٤٦هـ- ١٩٨٢م دار الفنون التركية باسطنبول.

١٠. البغدادي، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ): السنة، المحقق: د. عطية الزهراني: دار الراية – الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

١١. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الاسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ): الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط:٢، ١٩٧٧م.

١٢. التفتازاني، العلامة سعدالدين التفتازاني، تحقيق: أحمد حجازي السقا: شرح العقائد النسفية: ط:١، سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، مكتبة الكليات الأزهرية – شارع الصنادقية – الأزهر – القاهرة مصر.

١٣. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط ١، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

١٤. الحكمي، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى: ١٣٧٧هـ): معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، ط ١، دار ابن القيم – الدمام، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

١٥. د. حلمي: مصطفى محمد حلمي: منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، ط ١، ١٤٢٦، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦. دروس للشيخ عائض القرني، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ٣٩٨ درسا.

١٧. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ): تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط:١، سنة٢٠٠٣ م.

١٨. السلمي ابن تيمية، عبد الرحيم بن صمايل العلياني السلمي: شرح رسالة العبودية ، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية –http://www.islamweb.net – الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ٢٤ درسا.

١٩. الشهرستاني، الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم للشهرستاني (ت٥٤٨)، الملل والنحل، تحقيق: أحمد فهمي محمد، ط ٨، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٢٠. الشيباني أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ): مسند الإمام أحمد بن حنبل،: المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، (١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م).

٢١. الشيخ الإمام ميموم بن محمد النسفي الشهير بأبي المعين النسفي (المتوفي ٥٠٨ هـ) : بحر الكلام ، تحقيق: د. ولي الدين محمد صالح الفرفور، ط٢، سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، مكتبة دار الفرفور للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق

٢٢. العكبري أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي (ت٣٨٧هـ): الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة: تحقيق : عثمان عبد الله آدم الأثيوبي: دار الراية للنشر – السعودية، ط٢ ، ١٤١٨هـ.

٢٣. الغزنوي الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي (٠٠٠-٥٩٣هـ) : كتاب أصول الدين ، تحقيق: د. عمر وفيق الداعوق ،ط١، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨دار البشائر الاسلامية، بيروت لبنان ص ١٦٩.

٢٤. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ): كتاب العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي.

٢٥. القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (ت٤١٥)، المغني، تحقيق: الدكتور محمود محمد قاسم ، مراجعة د.إبراهيم مدكور باشراف د.طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٦. القاضي عبدالجبار، قاضي القضاة عبدالجبار بن أبي هاشم: شرح الأصول الخمسة، تحيق: د.عبد الكريم عثمان، ط٣، مكتبة وهبية،. سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٧. متولي تامر محمد محمود متولي: منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، دار ماجد عسيري، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٨. المدرس عبدالكريم محمد المدرس: مواهب الرحمن في تفسير القرآن، عني بنشره : محمد علي القره داغي، ط١ ،الناشر الحرية للطباعة – بغداد ١٤٠٨ – ١٩٨٨م
٢٩. مسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت٣٤٦هـ- ٩٥٧م): مروج الذهب ومعادن الجوهر: اعتنى به وراجعه: كمال حسن مرعي، المكتبة النهضة، ط ١، سنة١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م، بيروت – لبنان.
٣٠. هراس محمد بن خليل حسن هراس (المتوفى: ١٣٩٥هـ):شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية: تحقيق: علوي بن عبد القادر السقاف، ط٣، ١٤١٥ هـ، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع .